

# إطلاق المجلس العلمي الإستشاري من السراي

المجلس الوطني للبحوث العلمية، الجامعة اللبنانية، الجامعة الأميركية في بيروت، جامعة القديس يوسف، الجامعة اللبنانية - الأميركية، الجامعة الاسلامية، إدارة وتطوير تكنولوجيا الرعاية الصحية وشركة «فونيكس» للتكنولوجيا.

في بداية الاجتماع، قال حب الله، ان «الحكومة كانت في صدد تأليف هذا المجلس بهدف مساعدة من الدولة في قضايا متعددة وبالأخص في ما يتعلق بالصناعة. لكن أزمة «كورونا» أدت إلى تسريع انشائه، خصوصاً ان التعامل مع قضايا تصنيعية جديدة لم نكن نتعامل معها سابقاً، أصبح حاجة ماسة، مثل الكمادات ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس الاصطناعي وغيرها. من هنا، وجدنا ضرورة تأسيس مجموعة مؤسساتية - علمية - صناعية - طبية اكااديمية في أسرع ما يكون لمواكبة هذه الاعمال، والتأكيد على حسن سير انتاجها وفق المواصفات وتلبية للحاجات الطبيّة المطلوبة منها وتبدأ مع كل مشروع. وانطلقنا اليوم بعمل هذا المجلس، على أن تنبثق عنه لجان متخصصة بكل قطاع». وختتم: «اتفق المجتمعون على تفعيل المجلس وتأليف لجان متخصصة تتابع المنتجات المتعدّدة مثل آلات التنفس الاصطناعي والكمادات والملابس الواقية وغرف العناية الفائقة الجاهزة والمعقمات والمنظفات وادوات واجهزة التدفئة والتهوئة في الغرف...».

أطلق وزير الصناعة عماد حب الله امس في السراي الكبير أعمال المجلس العلمي الاستشاري للتطوير الصناعي لمواكبة وزارة الصناعة في تحسين الانتاج الصناعي وتطوير الصناعة المحلية وتحديثها، برعاية رئيس مجلس الوزراء حسان دياب، والتي دفعت أزمة «كورونا» إلى الاسراع في تأليفه، لتكون باكورة أعماله بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة، مواكبة وتقييم هذا المجلس الحاجات من المعدات الطبية والمواد الأخرى (معدات الوقاية الشخصية، أجهزة التنفس الاصطناعية، الكمادات، وما إلى ذلك) ومراقبة نوعيتها وجودة تصنيعها محلياً وفق المعايير العالمية، وذلك لتأمين البدائل والنواقص عن الأجهزة المستوردة.

تناولت النقاشات في جلسة امس تحديد معايير ومراقبة نوعية معدات الحماية للجسم الطبي والمعدات الطبية المستخدمة في سياق مكافحة تفشي فيروس كورونا (COVID-19).

وشارك في الاجتماع النائب نعمة افرام، يضمّ المجلس مستشار رئيس الحكومة أسعد عيد، المديرية العامة لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبينور) لينا درغام، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل، مستشار وزير الصناعة محمد صفا، وممثّلين عن وزارتي الصناعة والصحة العامة، معهد البحوث الصناعية، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمارات (ايدال).